

## مناقشة وتحليل الإدارة

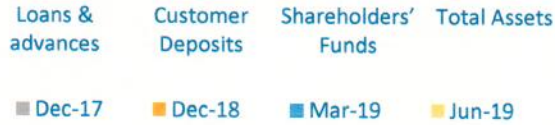
للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

### ملخص – البيانات المالية

الميزانية العمومية

بيان الدخل

التغير	٣١ ديسمبر	التغير	٣١ مارس	٣٠ يونيو	التغير	H 1	H 1	التغير	Q2	Q1	التغير	٢٠١٩	٢٠١٩
	٢٠١٨		٢٠١٩	٢٠١٩		٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠١٩	٢٠١٩			
-٨%	١٠,٠٧٥	-٨%	١٠,٠٥١	٩,٢٥٠	الفروض والسلف	-٤٨%	٢٢٢	١١٥	٢%	٥٧	٥٨		
-١٨%	١١,٥٢٠*	-٣%	٩,٧٨٧*	٩,٤٦٤	ودائع العملاء	-٢٤%	١١٧	٨٩	٧%	٤٣	٤٦		
-١٠%	١,٨٦٢*	-٤%	١,٧٦٠*	١,٦٨٣	حقوق المساهمين	-٤٠%	٣٣٩	٢٠٤	٤%	١٠٠	١٠٤		
-١٧%	١٤,٠٢٦	-٤%	١٢,١٦٤	١١,٦٩٤	إجمالي الأصول								
							٧%	(٢٩٠)	(٢٧٠)	١٥%	(١٤٦)	(١٢٤)	صافي الإيرادات الفوائد
							-	٤٩	(٦٦)	٥٧%	(٤٦)	(٢٠)	صافي الدخل من غير الفوائد
													الدخل التشغيلي
													صافي المخصصات
													صافي (الخسارة) / الربح التشغيلي
							٦%	(١٢١)	(١١٤)	١٠%	(٦٠)	(٥٤)	النفقات التشغيلية
							١٥٠%	(٧٢)	(١٨٠)	٣٠%	(١٠٦)	(٧٤)	صافي الخسارة للفترة
													الربح الأساسي للسهم الواحد (فلس)



\* تم تعديل ودائع العملاء وحقوق المساهمين عن شهر ديسمبر ومارس لتعكس ضخ الاستثمارات في رأس مال البنك.

سجل بنك الاستثمار ("البنك") ارتفاعاً طفيفاً في الدخل التشغيلي خلال الربع الثاني ٢٠١٩ بنسبة ٤% إلى ١٠٤ ملايين درهم مقارنةً مع الربع السابق، في حين تراجع الدخل التشغيلي خلال النصف الأول ٢٠١٩ إلى ٢٠٤ ملايين درهم مقارنةً مع ٣٣٩ مليون درهم عن الفترة ذاتها في العام ٢٠١٨.

واستقر صافي الخسائر التشغيلية للبنك عند ٢٠ مليون درهم، مسجلاً انخفاضاً عن الربع السابق في ظل انخفاض مخصصات الخسائر مقارنةً بالربع الأول ٢٠١٩. ونتيجةً لقرار الإدارة بإجراء مراجعة شاملة ودقيقة لمحفظة القروض القائمة على خلفية التغييرات القائمة في بيئة الاقتصاد الكلي، بلغ صافي الخسائر التشغيلية خلال النصف الأول ٢٠١٩ ٦٦ مليون درهم مقارنةً مع ٤٩ مليون درهم في النصف الأول ٢٠١٨.

وشهد البنك انخفاضاً على أساس ربع سنوي في النفقات التشغيلية بنسبة ١٠%، بما ساهم في خفض صافي الخسائر خلال الربع الثاني إلى ٧٤ مليون درهم. وانعكست التطورات التي أعقبت الخطوات الرئيسية التي اتخذها البنك لتعزيز ممارسات الحوكمة المطبقة لديه إيجابياً في تعزيز عملياته ودعم الجوانب المتعلقة بضمانات الائتمان ورصد المخاطر بجانب المراجعة الحكيمة لمحفظة القروض.



بلغ صافي خسائر البنك خلال النصف الأول من العام الجاري ١٨٠ مليون درهم، مقارنةً مع ٧٢ مليون درهم خلال النصف الأول ٢٠١٨.

استقر إجمالي أصول البنك عند ١١,٧ مليار درهم بنهاية ٣٠ يونيو ٢٠١٩، بانخفاض نسبته ١٧% من ١٤,٠ مليار درهم بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التدابير التي اتخذها بنك الاستثمار في خفض معدل الالتزامات في ميزانيته العمومية. وبلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال ١٣,٦% (مقارنةً مع ١٣,٨% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨)، أي أعلى من الحد التنظيمي الذي وضعه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

على الرغم من التحديات، تمكّن بنك الاستثمار من الحفاظ على سيولته ضمن مستويات جيّدة فيما استقر معدل القروض إلى الودائع عند ٩٧,٧% في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استقرار قاعدة الودائع لدى البنك. وبلغت ودائع العملاء ٩,٥ مليار درهم بنهاية ٣٠ يونيو ٢٠١٩، بينما بلغت قيمة محفظة قروض البنك ٩,٣ مليار درهم.

وبهدف الاستعداد لمواكبة الاحتياجات المستقبلية لقطاع الأعمال، أقر مساهمو البنك في أبريل ٢٠١٩ دخول حكومة الشارقة كمستثمر استراتيجي. وسيتم تنفيذ اتفاقية الاستثمار الاستراتيجي لحكومة الشارقة بقيمة ١,٩ مليار درهم على مرحلتين، حيث التزمت بعد قيامها بضخ ١,١١٥ مليار درهم في رأس مال البنك خلال أبريل ٢٠١٩، بتغطية ما قيمته ٧٨٥ مليون درهم في إصدار حقوق اكتتاب من المقرر أن يطرحه البنك خلال وقت لاحق من العام الجاري.

-انتهى-

